يا صاحبَ القُبَّةِ البَيضاءِ

يـــا احبَ القُبَّةِ البَيضاءِ في النَّجَـفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَف
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديهِ فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـفِ
حَتَّى إذا طِفْـــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِهِ
تأَمَّـلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــفِ
وقُل سَلامٌ من الله الســـلامِ على
أَهـلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـرَفِ

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
السنة الثالثة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م العدد(١١)

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Research & Development Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير
قسم الشؤون العلمية

No.: الرقم: ب ت/ ٤/ ٨١٦٥
Date التاريخ: ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٥

ديوان الوقف الشيعي/ دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة القبة البيضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٧٥ بتاريخ ٢٠٢٥/٧/٩، والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٤/ ٣٠٠٨ في ٢٠٢٤/٣/١٩، والمتضمن استحداث مجلتكم التي تصدر عن دائرتكم المذكوره اعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا اعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

...مع وافر التقدير

أ.د. لبنى خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٥/ ٧ /١٧

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة و النشر.... مع الاوليات
- الصادرة

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة القبة البيضاء مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

مهند ابراهيم
١٥/ تموز

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
السنة الثالثة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م العدد(١١)

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د .علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ . م . د .رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
السنة الثالثة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م العدد(١١)

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off_research@sed.gov.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكتروني: (off_research@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

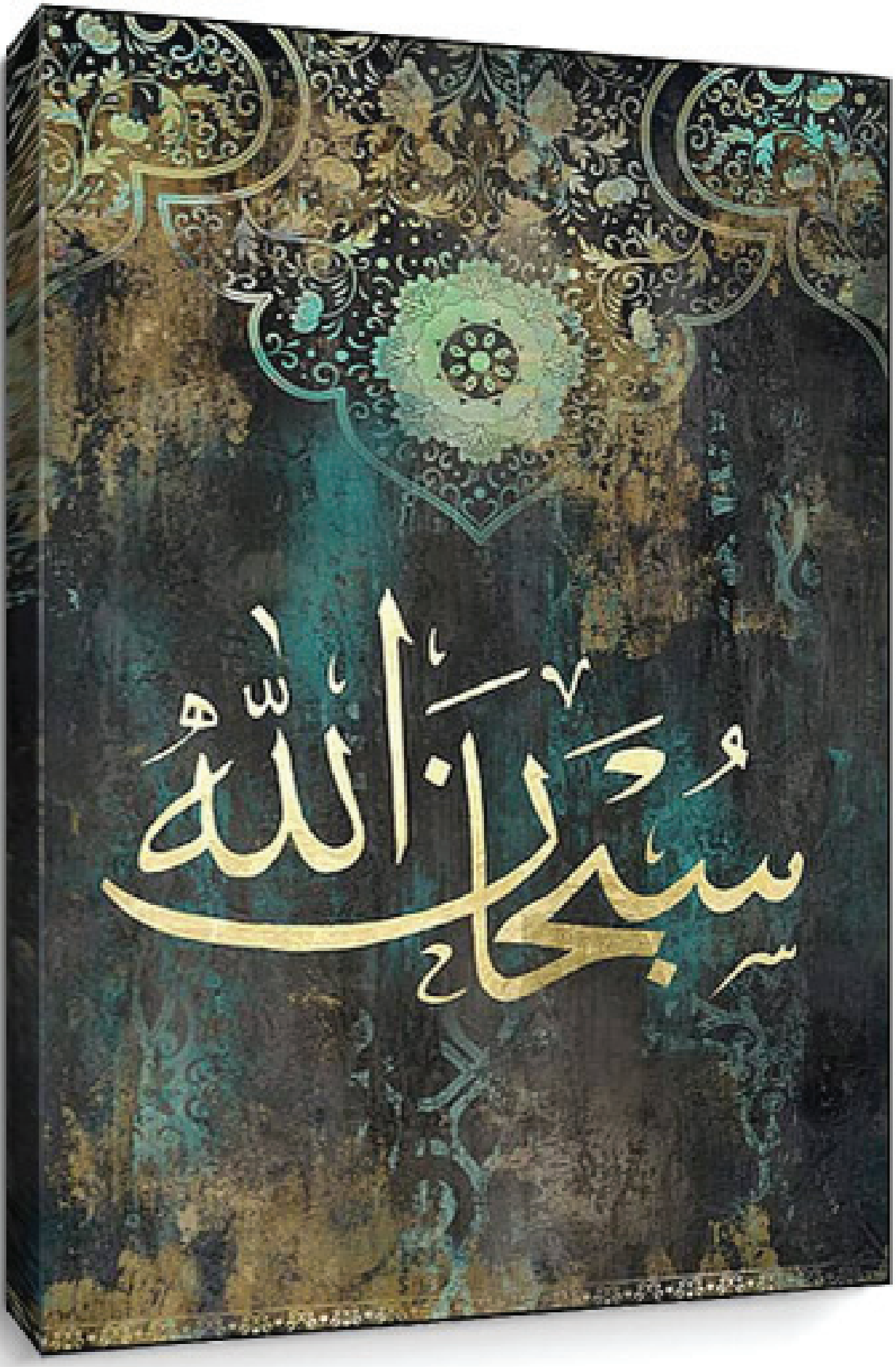
سُبْحَانَ اللهِ

محتوى العدد(١١) المجلد الرابع السنة الثالثة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	الحياة الحزبية في المغرب بعد الاستقلال ١٩٥٦–١٩٦٠	أ. د. ماريا حسن مغتاظ التميمي	١٠
٢	بلاغة اسلوب الاستفهام في قصيدة الزهراء للشيخ الدكتور أحمد الوائلي «رحمه الله»	أ. د. جاسم عبد الواحد راهي أ.د. بشرى حنون محسن	٢٦
٣	الإشهار عند ابن زيدون	م.د. شيماء هاتو فعل	٤٠
٤	الايمان بالله تعالى وأثره في بناء الضمير الفردي	الباحث: طلال بشير فالح أ.م. د. ظاهر فياض جاسم	٥٤
٥	صوت فاطمة الزهراء (عليها السلام) بين صمت الاستشراق وصدى المظلومية «قراءة معاصرة في السلطة والمعنى»	أ.م.د.قاسم عبد الزهرة حسب الباحث: محمد علي قاسم	٦٦
٦	السلطان محمود الغزنوي ودوره الحضاري ايام العباسيين	أ.م. د. عبد الزهره عوده لعيبي	٩٤
٧	عوامل الانهيار السياسي في الدولة السلجوقية عند المستشرق الفرنسي كلود كاهن/دراسة تحليلية	م. د. عبد الحميد طارق عطيه	١٠٦
٨	الازدواج اللغوي (الفصحى–العامية) عند خطباء الوقف الشيعي وأثره على الخطاب الديني واللغوي في المجتمع	م. د. إيفان فهمي حميد م. د. محمد جواد زين العابدين	١٢٠
٩	أثر البيئة في صناعة الشخصية «جنكيزخان انموذجاً»	م. د عثمان نوري ثامر	١٣٠
١٠	نظام الدراسة والحياة العلمية في بلاد مصر في عهد الخليفة العزيز بالله الفاطمي «٣٦٥– ٣٨٦هـ/ ٩٧٥– ٩٩٦م»	م. د. جليل جاسم عباس	١٤٠
١١	الإحسان في القرآن الكريم وأثره في بناء العمل المتقن	م.د. ورقاء جعفر مصحب	١٤٦
١٢	استشراف المستقبل وعلاقته بالكفاءة الذاتية المهنية لدى المرشدين التربويين	م. د. محمد مظلوم سلمان التميمي	١٦٠
١٣	مظاهر التعايش السلمي بين المسلمين واليهود في العصر النبوي « المدينة المنورة أنموذجا»	م. د. امل اسماعيل حسن	١٨٢
١٤	دور الدولة في مواجهة الأعمال التجسسية في السياسة الشرعية	م. د. جمعه حسين علي	١٩٠
١٥	سياسة الأمويين التجارية في القيروان وعلاقتها الداخلية والخارجية	م. د. رسول رحمه شيحان	٢٠٦
١٦	الفكر العقائدي وأثره على تكوين المجتمع في سياق الزيارة	م.د. فوزي محمد عواد	٢١٦
١٧	جمع المذكر السالم في لهجات شبه الجزيرة العربية	م. د. نسرين حامد منعم	٢٣٤
١٨	أوجه التشابه والاختلاف في الديانة البوذية بين بورما واليابان	م. د. جنان حاتم نوري مجول	٢٤٤
١٩	السرد النسوي عند أحلام مستغانمي ورضوى عاشور دراسة تحليلية مقارنة في ضوء الكتابة الأنثوية	م. م. علي دهش كاظم السوداني	٢٥٨
٢٠	مدينة الزاهرة نشأتها ودورها الحضاري في الاندلس	م. م. ديانا ثائر كمال ابراهيم	٢٧٠
٢١	الخصائص الهيدرولوجية للمشاريع الاروائية لنهر ديالى	م .م اسيل حميد رشيد	٢٨٠
٢٢	آيات الإحسان إلى الوالدين	م. م. سرور رحاب توفيق	٢٩٦
٢٣	نشأة العلوم الإسلامية وأثرها في الحضارة الانسانية	م. م.فخري شكر محمود	٣٠٨
٢٤	فاعلية تطبيق الاستراتيجية المهنية في المؤسسات الحكومية العراقية تحليل شامل للتحديات والإنجازات وسبل التعزيز	م. م. احمد جمعه معن	٣١٦
٢٥	Advancing Theoretical Linguistics: Insights from Syntax, Phonology, and Semantics through Experimental Studies" Review Article	Asst. lect. Hanan Hameed Qadduri	٣٢٦
٢٦	فاعلية استراتيجية H 4 في تحصيل مادة الرياضيات لدى طالبات الصف الاول المتوسط	م. م. رواسي مهدي حسين	٣٣٦
٢٧	القصص القرآنية في التعليم الابتدائي	م. م. رياض حميد ناصر	٣٥٠
٢٨	المنهج السياقي في تفسير القرآن الكريم: دراسة تطبيقية على سورة النور	م. م. زينب علي رحيم عزيز	٣٦٤
٢٩	فقه العلاقة الزوجية في القرآن الكريم	م. م. عباس حميد كاظم	٣٧٦
٣٠	الحروب السيبرانية كأداة جديدة في الصراع الدولي	م. م. عبد الله كامل محمد حمزة	٣٩٤

محتوى العدد(١١) المجلد الرابع السنة الثالثة ذي القعدة ١٤٤٧هـ آيار ٢٠٢٦م

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
٣١	تحليل جغرافي لأثر العوامل الجغرافية في توزيع السكان في مدينة بعقوبة «٢٠٠٣ – ٢٠٢٣»	م. م. محمد إياد حمدان	٤٠٦
٣٢	الابعاد الايجابية في ضرب الامثال القرآنية وأثرها على الفرد والمجتمع	م. م. مريم جمعة راضي	٤٢٢
٣٣	جدلية الثورة والانتظار: تحولات الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري من النص التاريخي الى واقعية الدولة	م. م. وضاح فاضل عباس الباحث:نجم العنبكي	٤٣٢
٣٤	البنية التداولية للسكوت النبوي وأثرها في التشريع «دراسة حديثية تحليلي»	م. م. زينه مفلح إسماعيل	٤٥٢
٣٥	جهود الأكاديميين العراقيين في مجال الدراسات اللسانية النصّية	م. م. آلاء جبار داغر	٤٦٤
٣٦	تأثير التحولات الرقمية على الشعر العربي الحديث	م. م. اماني ثاير عبد الله لطيف	٤٧٤
٣٧	الأثر العلمي على الحياة الاقتصادية في صقلية	م. م. منصور أحمد محمد	٤٩٢
٣٨	حزب التعاون الاشتراكي السوري من ١٩٤٧ – ١٩٤٩ قراءة في منهاجه ودوره السياسي	م. م. نسرين فيصل داود كاظم	٥٠٢
٣٩	الفنون البيانية في آيات الثواب والعقاب«سورة آل عمران مثالاً»	م. م. نور فاضل مرزة	٥١٤
٤١	العبادات في الديانات السماوية الثلاث«دراسة مقارنة»	م٠م كوثر احمد عكله	٥٢٦
٤٢	حديث في باب (معنى الحروف المُقطَّعَةَ في أوائل السورِ من القرآن) في كتاب معاني الأخبار – دراسة تحليلية –	م. ندى ساجد حميد مجيد	٥٤٤
٤٣	النفاق والقلوب المريضة: العدو الخفي كما يصوره القرآن الكريم «دراسة تفسيرية موضوعية»	م .لمياء صاحب مشكور	٥٥٤
٤٤	ثنائية اللذة والألم بين طموح النفس وانكسارات الواقع الباخرزي انموذجًا	م. باقر جلوي علوان	٥٧٤
٤٥	قصة الذبيح في النسق القرآني دراسة تحليلية تفسيرية	م. فاطمة عبد الكريم جليل	٥٨٨
٤٦	تجليات الصراع النفسي في رواية الحركة	الباحث: احسان فيصل بريج أ. د. سلام حديد رسن	٦٠٤
٤٧	الاعجاز القراني بين المتقدمين والمتاخرين دراسة تحليلية	الباحث: رحيم حسين غالي	٦١٦
٤٨	المزيلات العقلية الطبيعية عند الإماميّة دراسة في موانع الصلاة	الباحث: عقيل هادي أ. د. قصي سعيد أحمد	٦٣٠
٤٩	المنهيات العقدية المتعلقة بالتوحيد في العهد القديم	أ.د.عبد الكريم هجيج طعمة الباحث علاء هاشم حمودي	٦٤٤
٥٠	وحدة التفتيش التربوي الضمانات الدستورية للعدالة الاجتماعية «مقارنة بين الدستور الإيراني والعراقي»	الباحثة: كريمة جبير نادر	٦٥٦
٥١	الاسْتِعَارَةُ الأنْطُولوجِيّة في آيَاتِ الجَعْلِ في القُرْآنِ الكَرِيم مُقَارَبَةٌ في اللسَّانِيَاتِ الإدْرَاكِيّة	مالك جواد جاسم عباس	٦٦٨
٥٢	المشكلات البيئية التي تعاني منها المدارس»دراسة ميدانية في قضاء بلد«	نجاح غازي محمد أ.م ماجدة شاكر مهدي	٦٨٢

الحياة الحزبية في المغرب بعد الاستقلال ١٩٥٦–١٩٦٠

أ. د. ماريا حسن مغتاظ التميمي
الجامعة المستنصرية /كلية التربية الأساسية

المستخلص:
يتناول هذا البحث تطور الحياة الحزبية في المغرب خلال المدة ١٩٥٦–١٩٦٠، بوصفها مرحلة تأسيسية انتقل فيها المغرب من النضال الوطني إلى بناء الدولة الحديثة. يوضح البحث كيف شاركت الأحزاب الوطنية، وعلى رأسها حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، في مفاوضات الاستقلال وصياغة أولى الحكومات، ثم كيف ظهرت قوى جديدة مثل الحركة الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ظل الصراع بين القصر والنخب السياسية. كما يبرز التحولات القانونية والمؤسسية التي أفرزها ظهير الحريات العامة عام ١٩٥٨، وما تبعه من إعادة تشكيل للتوازنات بين السلطة الملكية والتيارات الحزبية. يخلص البحث إلى أن هذه الحقبة أسست لنظام سياسي يقوم على التعددية المقيدة، حيث بقيت الأحزاب فاعلًا مهمًا ولكن تحت إشراف المؤسسة الملكية، مما جعل التجربة المغربية في تلك المدة نموذجًا فريدًا للتفاعل بين الإصلاح السياسي والحفاظ على الشرعية التقليدية.

الكلمات المفتاحية: (الحياة الحزبية , المغرب , محمد الخامس , حزب الاستقلال ,الاتحاد الوطني للقوات الشعبية)

Abstract

This study explores the evolution of party politics in Morocco between 1956 and 1960, a formative period in which the country transitioned from national liberation to state-building. It analyzes how nationalist parties—most notably the Istiqlal Party and the Shura and Independence Party—played leading roles in negotiating independence and forming the first governments, before new forces such as the Popular Movement and the National Union of Popular Forces emerged amid growing tensions between the monarchy and the political elite. The research highlights the legal and institutional transformations introduced by the 1958 Public Liberties Decree, which redefined the political field and formalized multiparty participation. Ultimately, it concludes that the late 1950s laid the foundations for a controlled multiparty system in which the monarchy remained the central axis of political authority, making the Moroccan experience a distinctive model of balancing reformist politics with traditional legitimacy.

Keywords: Party life, Morocco,Mohammed V, Istiqlal Party, National Union of Popular Forces.

المقدمـة:
يتناول هذا البحث مرحلة تأسيسية بالغة الأهمية في التاريخ السياسي للمغرب الحديث، تمتد من حصول البلاد على استقلالها سنة ١٩٥٦ إلى بداية الستينيات، وهي مرحلة اتسمت بتحولات جذرية في بنية الدولة والمجتمع، وانتقال العمل السياسي من الكفاح الوطني ضد الاستعمار إلى بناء مؤسسات الحكم الوطني. خلال هذه السنوات القصيرة، شهد المغرب مخاضًا سياسيًا عميقًا، تجسد في بروز الأحزاب الوطنية كفاعل مركزي في توجيه الدولة المستقلة، ومحاولة القصر ترسيخ سلطته ضمن نظام ملكي حديث يستوعب التعددية الحزبية. وقد شكلت هذه الحقبة ميدانًا لتفاعل ثلاثة عناصر متشابكة: الملكية بوصفها رمز الوحدة الوطنية، والأحزاب السياسية التي رأت نفسها الوريث الشرعي للحركة الوطنية، والطبقات الاجتماعية الصاعدة التي طالبت بتوسيع المشاركة السياسية. ومن ثم فإن دراسة الحياة الحزبية في هذه المدة لا تقتصر على تتبع الأحداث السياسية،

بل تهدف إلى فهم ديناميات بناء الدولة المغربية وتشكل نظامها السياسي بين الولاء الملكي والتعددية المقيدة. تنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يُسلط الضوء على البدايات الأولى للنظام الحزبي المغربي، ويكشف كيف تشكلت العلاقة بين السلطة المركزية والقوى السياسية في السنوات التي أعقبت الاستقلال مباشرة. كما أن هذه المرحلة شهدت نشأة أبرز الأحزاب التي ستظل مؤثرة في الحياة السياسية المغربية لعقود لاحقة، مثل حزب الاستقلال والحركة الشعبية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. لقد كانت المدة ١٩٥٦–١٩٦٠ مختبرًا سياسيًا لتجربة مغربية فريدة في العالم العربي، جمعت بين إرث النضال الوطني وتحديات بناء الدولة الحديثة. وقد تم اختيار هذا الموضوع لما يحمله من دلالات على تطور الفكر السياسي المغربي، ولأنه يسمح بتتبع الجذور التاريخية للتعددية الحزبية المعاصرة، إلى جانب أنه يُبرز التفاعل بين السياسة والاجتماع في لحظة تأسيسية شكلت معالم الدولة الحديثة. إن تحليل هذه التجربة يتيح فهم البنية السياسية للمغرب اللاحق، ويُفسر الكثير من ملامح العلاقة بين الأحزاب والقصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

المبحث الأول: دور الأحزاب المغربية في نيل استقلال المغرب ١٩٥٥ – ١٩٥٦

شهد عام ١٩٥٥ تحولًا حاسمًا في مسار الكفاح الوطني المغربي، إذ بلغ النشاط السياسي للأحزاب ذروته بعد المنفى القسري للملك محمد الخامس (١) عام ١٩٥٣ (٢) ، فقد كان حزب الاستقلال (٣) في طليعة القوى الوطنية التي قادت التعبئة الشعبية ضد نظام الحماية الفرنسية، من خلال شبكاته التنظيمية في المدن الكبرى مثل فاس والرباط والدار البيضاء، ولعبت القيادة التاريخية للحزب، وعلى رأسها علال الفاسي (٤) ، دورًا محوريًا في توحيد صفوف الوطنيين وإعادة ربط العمل السياسي بالمطالب الشرعية لاستعادة العرش وإعلان الاستقلال، اذ اتجهت الأحزاب إلى توسيع جبهة المقاومة عبر مخاطبة الرأي العام الدولي والمنظمات العربية، ما مهد الطريق أمام تحول القضية المغربية من شأن داخلي إلى قضية تحرر وطني ذات أبعاد إقليمية (٥) .

برزت في منتصف عام ١٩٥٥ ملامح تكتل وطني واسع ضم إلى جانب حزب الاستقلال قوى أخرى كحزب الشورى والاستقلال (٦) بقيادة محمد بن الحسن الوزاني (٧)، الذي دعا إلى اعتماد نهج تفاوضي مع السلطات الفرنسية يستند إلى الاعتراف بالسيادة الوطنية دون قطيعة شاملة مع فرنسا (٨)، وساهم التنوع الحزبي في إثراء الحوار السياسي داخل المغرب، إذ مثلت كل جهة وجهة نظر مختلفة في إدارة الصراع مع الاستعمار، فحزب الاستقلال تبنى الخط النضالي الجماهيري، بينما تبنى حزب الشورى أسلوب الدبلوماسية الهادئة، وقد أفضت هذه التعددية إلى خلق دينامية سياسية جديدة عبرت عن نضج التجربة الوطنية في تلك المرحلة (٩) .

وتصاعدت في النصف الثاني من ١٩٥٥ موجة المظاهرات والإضرابات العامة في مختلف المدن المغربية، حيث لعبت الأحزاب والنقابات، ولا سيما الاتحاد المغربي للشغل (١٠)، دورًا حاسمًا في تعبئة الجماهير، كما اتسع نطاق التنسيق بين المقاومة المسلحة في الجبال والقيادة الحزبية في المدن، فازدادت الضغوط على سلطات الحماية الفرنسية التي وجدت نفسها أمام أزمة داخلية حادة (١١) ، وفي هذه الأجواء بدأت السلطات الفرنسية تبحث عن مخرج سياسي يُنهي المواجهة ويضمن مصالحها (١٢) ، فكان الحل في عودة محمد الخامس من المنفى إلى بلاده في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، وهي لحظة شكلت تتويجًا لتضحيات الأحزاب الوطنية والمقاومة الشعبية (١٣).

غادر السلطان محمد الخامس منفاه في مدغشقر إلى فرنسا للتفاوض مع السلطات الفرنسية حول إستقلال المغرب ، وجرت المباحثات بينه وبين الحكومة الفرنسية، توجت بإصدار تصريح "سان كلو" في ٦ تشرين الثاني من عام ١٩٥٥ الذي تضمن تأليف مجلس الوصاية، ومنحهُ السلطة الكاملة في إدارة المغرب ، وتشكيل حكومة تضم جميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية ، وإستئناف المفاوضات مع فرنسا لتحديد علاقة المغرب كدولة مستقلة مع فرنسا ، فضلا عن إقامة نظام ملكي دستوري في المغرب (١٤).

دخلت الأحزاب الوطنية بعد عودة الملك محمد الخامس الى المغرب ، في مرحلة تفاوضية دقيقة مع الحكومة الفرنسية حول ترتيبات إنهاء الحماية، أرسلت الحكومة المغربية وفودًا سياسية مكونة من قيادات حزبية وخبراء قانونيين، كان من أبرزهم أحمد بلافريج (١٥)وعبد الرحيم بوعبيد (١٦)، هدفت هذه المفاوضات إلى تحقيق

الاستقلال التدريجي عبر اتفاقيات تحفظ للمغرب سيادته الكاملة على مؤسساته، ونجحت المفاوضات بفضل وحدة الموقف الوطني الذي تمكنت الأحزاب من الحفاظ عليه رغم اختلاف منطلقاتها الأيديولوجية، ومثل هذا التعاون بين القصر والأحزاب تجسيدًا لفكرة التحرر المشترك التي جمعت الملك والقوى الوطنية في هدف واحد هو بناء الدولة المستقلة (١٧) .

شُكلت أول حكومة مغربية في ٧ كانون الأول ١٩٥٥ برئاسة امبارك البكاي (١٨)، وتكونت التشكيلة الحكومية من ٢٢ وزيراً منهم (٩) من حزب الاستقلال ، و(٦) من حزب الشورى والاستقلال والبقية مستقلون ، وجاءت بتوافق بين القصر وحزب الاستقلال وعدد من الشخصيات الوطنية، واتسمت هذه الحكومة بطابع انتقالي هدفه إدارة مرحلة ما بعد التوقيع على اتفاقيات الاستقلال وتنظيم الحياة الإدارية والاقتصادية (١٩).

أعلن رسميًا استقلال المغرب في ٢ آذار ١٩٥٦ ، لتبدأ البلاد عهدًا جديدًا من العمل السياسي الوطني، واعتُبر هذا الإنجاز ثمرة الجهود المتواصلة للأحزاب والحركات الوطنية التي استطاعت ترجمة طموحات الشعب إلى واقع سياسي، غير أن مرحلة ما بعد الاستقلال حملت معها تحديات جديدة تمثلت في كيفية تنظيم الحياة الحزبية داخل الدولة الحديثة، وتحديد العلاقة بين القصر وهذه القوى التي لعبت الدور المركزي في التحرير (٢٠) .

وهكذا، فإن النشاط الحزبي خلال عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦ لم يكن مجرد نضال ضد الاستعمار فحسب، بل كان أيضًا تمرينًا أوليًا على الممارسة السياسية، مهد الطريق لتعددية حزبية تبلورت بين عامي ١٩٥٦ – ١٩٦٠.

المبحث الثاني : ملامح الحياة الحزبية بعد الاستقلال ١٩٥٦ – ١٩٥٧

شهد المغرب منذ إعلان استقلاله في ٢ آذار ١٩٥٦ بداية مرحلة جديدة في تاريخه السياسي، إذ انتقل من وضع الحماية الفرنسية والإسبانية إلى بناء الدولة الوطنية الحديثة بقيادة الملك محمد الخامس، وكان استقلال البلاد نتيجة لتراكم نضالي طويل قادته الحركة الوطنية بزعامة شخصيات بارزة مثل علال الفاسي والمهدي بن بركة، ما جعل تلك النخبة في طليعة القوى التي تصدت لمهمة إعادة بناء مؤسسات الدولة وصياغة معالمها السياسية (٢١).

ومع حصول المغرب على الاستقلال عام ١٩٥٦، وجد المغاربة أنفسهم أمام تحديات شبيهة بتلك التي واجهتها بقية الشعوب العربية الخارجة من الاستعمار، إذ كانت الخطوة الأولى بعد التحرر هي الانتقال من الكفاح الوطني إلى بناء مؤسسات الدولة الحديثة، فبعد نجاحهم في مقاومة الاستعمار الفرنسي والإسباني وتثبيت سيادتهم الوطنية، اصطدم الفاعلون السياسيون، ولا سيما قادة الأحزاب الوطنية، بتعقيدات الواقع الجديد الذي فرض عليهم الانتقال من ساحة النضال إلى ميدان الإدارة والحكم، وقد أفرزت هذه المرحلة تناقضات بين الشعارات التحررية السابقة ومتطلبات الممارسة السياسية، فتعرض المسار الوطني لموجة من الأزمات والانقسامات الحزبية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية (٢٢).

برزت منذ الأيام الأولى للاستقلال حاجة الدولة الوليدة إلى تحقيق التوازن بين رمزية العرش ومطالب الأحزاب السياسية التي عدت نفسها الممثل الشرعي للحركة الوطنية، فقد اتجه محمد الخامس إلى ترسيخ سلطته بوصفه رمز الوحدة وضامن الاستقلال، بينما سعت الأحزاب، وفي مقدمتها حزبي الاستقلال والشورى ، إلى تأكيد حضورها في صياغة السياسات العامة وتوزيع المناصب الحكومية ، غير أن تباين الرؤى بين جناح القصر وجناح الحزب سرعان ما ظهرت ملامحه، فقد أدى دخول ممثلي حزب الاستقلال إلى الحكومة إلى تعزيز مكانة الحزب داخل أجهزة الدولة، لكنه في الوقت نفسه كشف عن صعوبة التوفيق بين منطق الدولة الجديدة ومنطق الحزب الثوري، اذ كانت العلاقة بين علال الفاسي ابرز وجوه حزب الاستقلال من جهة ومحمد الخامس من جهة أخرى علاقة احترام متبادل لكنها محكومة بحسابات السلطة وتوزيع النفوذ داخل مؤسسات الدولة الوليدة. (٢٣).

وفي مطلع عام ١٩٥٦ بدأ حزب الاستقلال العمل على توسيع قاعدته الشعبية من خلال النقابات والمنظمات الشبابية، في حين واصل القصر سعيه لإعادة هيكلة الإدارة وتوحيد الجهاز العسكري والإقليمي، وأظهر هذا الوضع بداية تشكل ازدواجية في مراكز القرار، بين الحكومة الحزبية من جهة، والسلطة الملكية من جهة أخرى،

ما مهد لاحقًا لتطور التعددية الحزبية المقيدة، وفي الوقت نفسه ، تزايدت الخلافات داخل النخبة السياسية حول حدود مشاركة الأحزاب في السلطة (٢٤) ، خاصة بعد تعيين عبد الله إبراهيم وزيرًا للاقتصاد الوطني في حكومة البكاي (٢٥)، إذ مثل أحد رموز الجناح اليساري الإصلاحي داخل حزب الاستقلال، وعُرف إبراهيم بميله إلى سياسات تأميمية وموقفه المؤيد للتخطيط الاقتصادي، ما خلق توترًا بين التوجه الليبرالي المحافظ والتوجه الاشتراكي داخل الحزب نفسه (٢٦).

في المقابل، بدأ القصر في عام ١٩٥٦ بتوسيع دائرته الاستشارية من خارج الحزب عبر تعيين شخصيات إدارية وتقنية لإدارة الملفات الحساسة، كان الهدف تحقيق توازن بين السياسيين والإداريين، غير أن ذلك فسره قادة حزب الاستقلال بأنه محاولة لإضعاف نفوذهم في الحكومة والبرلمان المؤقت، في الوقت الذي واجهت فيه حكومة البكاي أول أزمة كبرى تمثلت في قضية جيش التحرير الوطني، إذ سعت الحكومة إلى دمجه في الجيش النظامي، بينما رفض بعض قادته ذلك بحجة استمرار النضال في الجنوب والصحراء، وأدى هذا الخلاف إلى توتر بين الأجهزة الأمنية والحزب الذي كان يضم عددًا من أنصار جيش التحرير في صفوفه (٢٧).

كما شهد العام نفسه بروز شخصية المهدي بن بركة (٢٨) ، أحد أبرز الوجوه الشابة في حزب الاستقلال، الذي تولى رئاسة المجلس الاستشاري الوطني، واتسم بن بركة بقدرة فكرية وتنظيمية مميزة جعلته أحد العقول السياسية البارزة في رسم ملامح الدولة الحديثة، اذ دعا إلى إصلاحات تعليمية واقتصادية شاملة تقوم على العدالة الاجتماعية، ما أثار إعجاب قطاعات واسعة من الشباب، وأثار في المقابل حذر القصر وبعض المحافظين داخل الحزب (٢٩).

وتنبغي الإشارة الى ان السلطان محمد الخامس اصدر أوامره في ٣ آب من عام ١٩٥٦ بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري ، كخطوة على طريق التمهيد للحياة الدستورية والبرلمانية ، وقد حُددَت وظيفة المجلس من الفصل الأول من قرار تأسيسه بأنها استشارية وليس تقريرية، او تشريعية ، والوظيفة التشريعية تبقى من اختصاص الملك ، وتألف المجلس من ٧٦ عضواً معيناً من الملك وأختيروا من القوائم التي رشحتها الأحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والفلاحية ومن شخصيات مستقلة (٣٠)، وتضمنت تركيبة المجلس الوطني الاستشاري من (١٠) أعضاء من حزب الإستقلال ، و(١٠) من الاتحاد المغربي للشغل ، و(٦) من حزب الشورى والإستقلال ، والبقية من المستقلون ، وبذلك فأن السلطان جعل تركيبة المجلس الاستشاري منسجماً، ومتكاملاً وممثلاً لفئات الشعب المغربي كله (٣١) .

ألقى محمد الخامس خلال شهري كانون الاول ١٩٥٦ وكانون الثاني ١٩٥٧ ، خطابات عدة أكد فيها ضرورة الوحدة الوطنية وتجنب الانقسامات السياسية، مذكرًا بأن معركة البناء أصعب من معركة الاستقلال، وكانت تلك الرسائل موجهة ضمنيًا إلى النخب الحزبية التي بدأت تدخل في صراعات داخلية حول الزعامة وتوزيع المناصب، وفي بداية ١٩٥٧ تزايدت الضغوط الاجتماعية نتيجة البطالة ونقص الخدمات، فارتفعت المطالب الشعبية بضرورة الإسراع في تنفيذ الإصلاحات، استغلت الأحزاب هذه المطالب لتوسيع قاعدتها الشعبية، بينما استخدم القصر لغة التهدئة وأعلن عن نيته في تحديث مؤسسات الدولة بما يضمن الاستقرار (٣٢).

وفي آذار ١٩٥٧ أُعيد تشكيل الحكومة الثانية برئاسة امبارك البكاي أيضًا، غير أن تركيبتها كانت أكثر توازناً بين التكنوقراط وممثلي الأحزاب، ضمت وجوهًا بارزة من حزب الاستقلال وأخرى مستقلة قريبة من القصر، لكن الخلافات ظلت قائمة حول أولويات التنمية والإدارة المحلية، وشهد العام نفسه نشاطًا سياسيًا مكثفًا تمثل في تأسيس جمعيات ومنظمات مهنية جديدة، مثل الاتحاد المغربي للشغل، الذي شكل ذراعًا نقابية قوية مرتبطة بتيار اليسار داخل حزب الاستقلال، وكان تأسيس هذا الاتحاد نقطة تحول في علاقة الحزب بالطبقة العاملة، إذ منح الجناح الاشتراكي بقيادة عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة قاعدة اجتماعية واسعة (٣٣).

من جانب آخر ، تعرض الحزب الشيوعي المغربي (٣٤) للمنع والمطاردة في عام ١٩٥٧ ، على اثر الاضرابات العمالية التي وقعت في خريف عام ١٩٥٧ ، إذ داهمت السلطات الحكومية مكتب الحزب الشيوعي في الدار

البيضاء وقامت باعتقال عدد من أعضائه والاستيلاء على وثائق وممتلكات الحزب ، كما واجه الحزب اضطهاد كبير عام ١٩٥٨ على يد حكومة احمد بلفريج ، إذ تعرض عدد من مسؤولي الحزب إلى الاعتقال ، وتعرضت مراكز الحزب للتفتيش وحجز وثائق مركز الحزب في مدينة الدار البيضاء وختمت أبواب المراكز الاخرى بالشمع ، متهمه إياه بعدم شرعيته ، ولم يستمر اعتقال زعماء الحزب طويلاً فقد أصدرت الحكومة المغربية قرارهً بالإفراج عن زعماء الحزب المعتقلين في العام التالي (٣٥).

وأعلنت الحكومة في تموز ١٩٥٧ عن سلسلة من الإجراءات لتنظيم الإدارة والمالية وتوحيد القوانين، كما أُعيدت هيكلة الأجهزة الأمنية، غير أن هذه الخطوات زادت من نفوذ القصر في مقابل تراجع سلطة الوزراء الحزبيين، وظهر هنا ميل متزايد نحو المركزية الإدارية التي مثلت توجهًا ملكيًا للحفاظ على استقرار الدولة الحديثة، وفي أواخر ١٩٥٧ ظهرت مؤشرات انقسام داخل حزب الاستقلال بسبب اختلاف الرؤى بين التيار المحافظ الذي يمثله علال الفاسي والتيار الإصلاحي الذي يقوده عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة، وتعلق الخلاف بمسألة العلاقة مع القصر وحدود المشاركة الحزبية في القرار السياسي (٣٦).

ومع نهاية ١٩٥٧ أصبح واضحًا أن المغرب دخل مرحلة إعادة تموضع سياسي، إذ لم تعد الدولة حكراً على الحركة الوطنية، بل بدأت تتسع لقوى جديدة تسعى إلى اقتسام السلطة والنفوذ، وساعدت هذه التحولات على بلورة فكرة التعددية الحزبية وإن كانت ما تزال تحت إشراف القصر ومحدودة في مجالها .

المبحث الثالث : بدايات التعددية الحزبية ١٩٥٧ – ١٩٥٨

شهدت الساحة السياسية المغربية مع نهاية عام ١٩٥٧ ، بروز قوى جديدة مدعومة من القصر بهدف الحد من توسع نفوذ حزب الاستقلال الذي احتكر المجال السياسي بعد الاستقلال، ففي تشرين الأول ١٩٥٧ تأسست الحركة الشعبية على يد المحجوبي أحرضان (٣٧) وعبد الكريم الخطيب، وكلاهما من خريجي جامعة القرويين، بدعم واضح من ولي العهد الحسن الثاني الذي كان يسعى إلى خلق توازن جديد في المشهد الحزبي، وجاءت الحركة بخطاب مختلف ركز على الهوية الأمازيغية والبادية المغربية، داعية إلى تمثيل الفئات الريفية التي شعرت بالتهميش في ظل سيطرة النخب المدينية (٣٨).

قدم مؤسسو الحركة أنفسهم بوصفهم استمرارًا للنضال الوطني لكن من منظور شعبي محافظ، فصرح أحرضان في أحد تجمعاته قائلاً: " نحن لم نحمل السلاح عبثًا، بل من أجل حرية الوطن واستقلاله"، وكان تأسيس الحركة بمثابة رد سياسي على محاولة حزب الاستقلال الانفراد بقيادة الدولة، وسعي القصر إلى موازنة القوى من خلال دعم تيارات بديلة تضمن تنوعًا سياسيًا مضبوطًا، وانعقد المؤتمر التأسيسي للحركة الشعبية في تشرين الأول ١٩٥٧ وسط اهتمام إعلامي واسع، وأعلن فيه القادة المؤسسون أن هدفهم هو بناء حزب جماهيري يربط بين الوطنية والولاء للعرش، ومثل هذا الإعلان مرحلة جديدة في بلورة التعددية السياسية بالمغرب، إذ لم تعد المعارضة مقتصرة على الصراع داخل حزب الاستقلال، بل أصبحت تتجسد في وجود أحزاب متعددة المشارب الفكرية (٣٩).

لكن سرعان ما شهدت المغرب عام ١٩٥٨ مناخ سياسي متوتر تراكمت فيه نتائج المرحلة التأسيسية السابقة، إذ ازدادت الخلافات داخل حزب الاستقلال وتنامت المطالب الشعبية بإصلاح الإدارة والتعليم والاقتصاد، وبدا واضحًا أن الحكومة لم تعد قادرة على استيعاب تعدد الولاءات داخلها، وأن العلاقة بين القصر والنخب الحزبية اتجهت نحو إعادة التوازن لصالح الملك محمد الخامس الذي سعى إلى ضبط المجال السياسي تحت غطاء الوحدة الوطنية، وفي مطلع كانون الثاني ١٩٥٨ عقد محمد الخامس اجتماعات مطولة مع كبار رجالات الدولة، من بينهم علال الفاسي وامبارك البكاي والمهدي بن بركة، لمناقشة أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا بعد تزايد الإضرابات العمالية، خرج الاجتماع بتوصيات حول ضرورة وضع قانون ينظم الحريات العامة ويؤطر العمل الحزبي والنقابي لتفادي الفوضى السياسية (٤٠).

تزامن ذلك مع تصاعد نفوذ الحركة الشعبية بزعامة المحجوبي أحرضان التي تأسست بدعم غير مباشر من بعض

الدوائر القريبة من القصر، ورفع الحزب شعار الدفاع عن البادية والأمازيغية، واستقطب فئات واسعة من المناطق الريفية، ما أوجد لأول مرة توازنًا جزئيًا في المشهد السياسي بين حزب الاستقلال والقوى الجديدة، في الوقت الذي ازدادت فيه حدة الخطاب السياسي داخل البرلمان المؤقت، إذ تبادل ممثلو الأحزاب الاتهامات بشأن التعيينات والمناصب الإدارية، واضطر محمد الخامس إلى التدخل لتهدئة الوضع، مؤكدًا ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية (٤١).

وفي الأعوام اللاحقة، واصلت الحركة الشعبية عقد مؤتمراتها الوطنية لتثبيت قواعدها التنظيمية، غير أنها عانت من صراعات داخلية بين الجناح التقليدي الذي تمسك بدعم القصر، والجناح الميداني الذي دعا إلى استقلالية أكبر في القرار الحزبي، ومع ذلك، ساهمت هذه الحركة في ترسيخ مفهوم التعددية السياسية، ووفرت للملكية قاعدة دعم ريفية واجتماعية مكنتها من موازنة القوى الحضرية التي كان يهيمن عليها حزب الاستقلال (٤٢).

وفي شباط ١٩٥٨ بدأ العمل على مشروع ظهير الحريات العامة الذي عُد أول نص تشريعي يحدد شروط تأسيس الجمعيات والأحزاب والنقابات، وأعد المشروع وزير الداخلية عبد الرحيم بوعبيد، أحد أبرز رموز التيار الإصلاحي في حزب الاستقلال، واستهدف تقنين الممارسة السياسية تحت إشراف الدولة، ومثل هذا الظهير خطوة قانونية فارقة في تاريخ الحياة الحزبية المغربية، وفي آذار من العام نفسه شهدت الساحة النقابية توترات حادة بعد سلسلة إضرابات عمالية في الدار البيضاء والرباط، ولعب الاتحاد المغربي للشغل دورًا بارزًا في التعبئة، ما دفع الحكومة إلى فتح حوار مع قياداته، وتزايد نفوذ النقابة بوصفها الذراع الاجتماعية للتيار اليساري داخل حزب الاستقلال بقيادة المهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم (٤٣).

أعلن محمد الخامس في نيسان ١٩٥٨ عن تعديل وزاري جزئي في حكومة امبارك البكاي استهدف تحسين الأداء التنفيذي وتخفيف التوتر بين القصر والحزب، وشمل التعديل تعيين شخصيات مستقلة في وزارات المالية والزراعة، في محاولة لتحقيق توازن إداري وسياسي، وجاء شهر أيار حافلًا بالنقاشات حول الإصلاح الدستوري، إذ طالب قادة حزب الاستقلال بوضع دستور مكتوب يحدد صلاحيات الملك والحكومة، ودعا علال الفاسي إلى اعتماد نموذج ملكية دستورية تضمن سيادة الشعب، بينما فضل محمد الخامس التريث للحفاظ على الاستقرار. كشف هذا الجدل عن اختلاف جوهري بين الرؤية الملكية والرؤية الحزبية لبناء الدولة (٤٤).

وفي ١٢ آيار من عام ١٩٥٨، عين الملك محمد الخامس أحمد بلا فريج رئيسا للوزراء في ثاني حكومة مغربية بعد الإستقلال، وذلك خلفا لحكومة البكاي التي مارست مهامها قرابة ثلاث سنوات نتيجة للتغيرات السياسية التي شهدتها المغرب آنذاك ، وتمكن حزب الاستقلال في عهده من بسط نفوذه على الجهاز التنفيذي للحكومة بصورة شبه كلية (٤٥).

شهدت البلاد في حزيران ١٩٥٨ أول تطبيق فعلي لمقتضيات ظهير الحريات العامة، إذ قُدمت طلبات لتأسيس أحزاب جديدة أبرزها الحركة الشعبية بقيادة المحجوبي أحرضان ومحمد بن الحسن الوزاني مؤسس حزب الشورى والاستقلال، ومنح الظهير شرعية قانونية لهذه التنظيمات، فدخل المغرب رسميًا مرحلة التعددية الحزبية القانونية، وأحدثت هذه الخطوة تحولًا في المشهد السياسي، إذ لم يعد حزب الاستقلال يحتكر التمثيل الوطني، وظهر التنافس علنًا بينه وبين الحركة الشعبية التي تبنت خطابًا محافظًا يركز على التقاليد والبادية والهوية الأمازيغية، ورحب القصر بهذا التوازن الجديد لأنه قلل من سطوة حزب الاستقلال داخل الحكومة والبرلمان (٤٦).

عقد المجلس الوطني لحزب الاستقلال في تموز ١٩٥٨ جلسة مطولة لمراجعة موقف الحزب من السياسات الحكومية، ودعا المهدي بن بركة إلى مراجعة شاملة لسياسات التنمية والتعليم، معتبرًا أن الإصلاحات الشكلية لا تكفي لبناء دولة العدالة الاجتماعية، وأثارت مداخلته جدلاً واسعًا داخل الحزب بين الجناح المحافظ والجناح الإصلاحي، وفي المقابل، كان علال الفاسي يرى أن التعددية الجديدة قد تُضعف الوحدة الوطنية، ودعا إلى الحفاظ على قيادة الحزب للمشهد السياسي بوصفه الامتداد الشرعي للحركة الوطنية، ومثل الخلاف بين الفاسي وبن بركة بداية الانقسام الذي تعمق لاحقًا في العام التالي (٤٧).

وفي أواخر تموز ١٩٥٨ ظهرت أولى الصحف التابعة للحركة الشعبية، وبدأت تروج لخطاب يدعو إلى اللامركزية الإدارية ومشاركة القبائل في صنع القرار، ولقي هذا التوجه دعمًا من بعض الأوساط العسكرية السابقة التي رأت في الحركة الشعبية إطارًا يعبر عن الريف المغربي المهمل، وفي آب ١٩٥٨ صادقت الحكومة المغربية على قانون الانتخابات البلدية الذي نص على مشاركة الأحزاب في المجالس المحلية، وهي خطوة ديمقراطية للحياة السياسية، غير أن هذه الانتخابات أثبتت محدودية التنظيمات الجديدة مقارنة بحزب الاستقلال الذي احتفظ بتفوقه الشعبي في المدن الكبرى (٤٨).

ومن جهة أخرى ، دعا محمد الخامس في تشرين الأول ١٩٥٨، إلى مصالحة وطنية شاملة، وحث الأحزاب على توجيه جهودها نحو التنمية، وعد المراقبون هذه الدعوة بمثابة تجديد لشرعية الملك بعد اضطرابات العام، وفي تشرين الثاني من العام نفسه ، عقد حزب الشورى والاستقلال مؤتمره العام وأكد فيه التزامه بالملكية الدستورية، ووُصف الحزب بأنه صوت الاعتدال السياسي في مواجهة الاستقلاليين والحركة الشعبية، ما جعله شريكًا محتملًا للقصر في إدارة المرحلة المقبلة (٤٩).

اثر ذلك ، قدم أحمد بلافريج استقالته في كانون الأول ١٩٥٨ من رئاسة الحكومة بعد سلسلة خلافات مع حزب الاستقلال، لا سيما إثر تزايد تدخل الوزراء الحزبيين في القرارات السيادية، وعين محمد الخامس مكانه عبد الله إبراهيم رئيسًا لحكومة جديدة ذات طابع يساري معتدل، ما شكل تحولًا كبيرًا في الحياة الحزبية، وتكونت حكومة عبد الله إبراهيم في ٢٤ كانون الأول ١٩٥٨ وضمت شخصيات بارزة مثل المهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد، وركزت على قضايا التعليم والتخطيط الاقتصادي والتأميم الجزئي لبعض القطاعات، ولاقت هذه الحكومة تأييد النقابات والطبقة العاملة، بينما أثارت تحفظ القوى المحافظة (٥٠).

أنهى عام ١٩٥٨ مرحلة دقيقة من التأسيس الحزبي، إذ أصبح المغرب يمتلك منظومة قانونية تُنظم التعددية وتمنح الشرعية للعمل السياسي، غير أن اتساع الحقل الحزبي خلق أيضًا حالة من الاستقطاب بين التيارات الوطنية والملكية، وأظهر أن التوازن بين الديمقراطية والسلطة المركزية ظل الإشكال الرئيس في التجربة السياسية المغربية.

المبحث الرابع: إعادة التشكل الحزبي وترسخ التعددية الحزبية١٩٥٩–١٩٦٠

شكلت سنة ١٩٥٩ محطة مفصلية في تطور المشهد الحزبي المغربي، إذ دخلت الأحزاب الوطنية مرحلة جديدة من إعادة التشكل بعد ثلاث سنوات من الاستقلال، فقد أدت الخلافات الفكرية والتنظيمية داخل حزب الاستقلال إلى انقسام حاد بين جناحيه المحافظ والإصلاحي، نتج عنه تأسيس كيان سياسي جديد يحمل رؤية يسارية إصلاحية، وكان هذا الانشقاق تتويجًا لصراع طويل بين القيادات حول أسلوب إدارة الشأن العام وموقع الحزب من السلطة الملكية ، وبذلك تحول الانقسام الحزبي إلى ظاهرة بنيوية في الحياة السياسية المغربية، عكست تعقد العلاقة بين الإرث النضالي لحركات التحرير ومتطلبات العمل السياسي في الدولة المستقلة (٥١).

بدأت الخلافات داخل حزب الاستقلال مع مطلع عام ١٩٥٩ تتخذ طابعًا علنيًا، إذ شعر عبد الله إبراهيم بأن موقعه داخل الحزب أصبح هشا بعد تصاعد الانتقادات لسياساته الاقتصادية والاجتماعية، وتزامن ذلك مع تزايد نفوذ علال الفاسي داخل القيادة، ما أثار حفيظة الجناح الإصلاحي الذي رأى أن الحزب انحرف عن مبادئه الأولى، ومع توالي الهجمات السياسية والإعلامية، تبلورت لدى عبد الله إبراهيم ومناصريه فكرة تأسيس كيان سياسي جديد يعكس رؤيتهم الاجتماعية والديمقراطية، فبدأت المشاورات في بداية كانون الثاني ١٩٥٨ لتأسيس تنظيم موازٍ يقوم على استقلال القرار الحزبي عن القصر (٥٢).

وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٩ طُرحت فكرة إنشاء (الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال)، كخطوة لإعادة هيكلة الحزب من الداخل، غير أنها فُسرت من قبل القيادة التقليدية كمحاولة للانشقاق، وعندها اشتد الصراع بين المهدي بن بركة والجناح المحافظ، فتم تجميد أنشطته وإغلاق مقراته، بينما رد بن بركة ببيانات علنية تنتقد أسلوب إدارة الحزب وتدعو إلى نهج اشتراكي ديمقراطي، وأدى هذا التصعيد إلى قطيعة كاملة بين الطرفين، خصوصًا بعد أن استخدم علال الفاسي الجهاز الإقليمي للحزب لعزل خصومه وإبعادهم عن الهياكل التنظيمية

(٥٣).

أمام هذا الوضع، وجد الجناح الإصلاحي بقيادة عبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة نفسه مضطرًا إلى إنشاء إطار جديد يعبر عن رؤيته الفكرية والسياسية، وكانت سلسلة الصدامات المتكررة بين الجانبين سببًا مباشرًا في تسريع خطوات التأسيس، لا سيما بعد أن فشلت محاولات المصالحة داخل الحزب، وفي ظل أجواء سياسية محتقنة شهدت البلاد خلالها جدلًا واسعًا حول مستقبل التعددية، اتجهت المجموعة المنشقة نحو إعلان حزب جديد يحمل مشروعًا يساريًا وطنيًا (٥٤).

ونتيجة للانشقاق الداخلي الذي شهده حزب الإستقلال في العام السابق ، فقد أفضت الانقسامات داخل الحزب المذكور إلى تأسيس حزب جديد أُعلن عنه رسميًا في الرباط باسم (الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) (٥٥) في ٦ أيلول ١٩٥٩ ، بمشاركة قيادات بارزة من الجناح اليساري مثل عبد الرحيم بوعبيد ومحمد الفقيه البصري وعبد الله إبراهيم والمهدي بن بركة، وعبر هذا التنظيم عن ميل واضح إلى الدمج بين النضال السياسي والاجتماعي، وجعل العدالة الاجتماعية محور برنامجه، معتبرًا أن معركة الاستقلال لم تكتمل بعد طالما لم يتحقق التحرر الاقتصادي والسياسي للشعب المغربي، وأتخذت هذه القيادة موقفا حازما تجاه القضايا العربية والقومية ، وشكل تأسيسه انعطافاً مهماً في الحياة الحزبية المغربية في ذلك الوقت (٥٦).

مثل ظهور الاتحاد الوطني منعطفًا حقيقيًا في الحياة الحزبية المغربية، إذ نقل الصراع من داخل الحزب الواحد إلى مواجهة مفتوحة بين تيارين متمايزين الأول تيار محافظ قريب من القصر، والثاني تيار يساري تقدمي يسعى إلى توسيع قاعدة المشاركة الديمقراطية، وقد أسس هذا الانقسام لمرحلة جديدة من التعددية السياسية التي شهدتها البلاد وشكلت نواة للجدل الدائم بين السلطة والأحزاب حول مفهوم الشرعية ودور الدولة في قيادة المجتمع ، وكان تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية منعطفًا مفصليًا في تاريخ الحياة الحزبية المغربية، إذ مثل أول انشقاق كبير عن حزب الاستقلال، ضم الحزب الجديد رموزًا بارزة مثل المهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد، واتخذ شعار "الاشتراكية والديمقراطية والوحدة الوطنية" إطارًا له، وشكل ظهوره بداية الاستقطاب بين اليمين القريب من القصر واليسار الإصلاحي المعارض (٥٧).

وحملت حكومة عبد الله إبراهيم آمالًا إصلاحية كبيرة بعد مرحلة الاضطراب التي شهدتها البلاد في العام السابق، اذ أعلن رئيس الحكومة عزمه على تحديث الإدارة، وتنظيم الاقتصاد وفق خطة وطنية شاملة، وتوسيع التعليم العمومي، ورفع مستوى المعيشة، غير أن هذه الطموحات اصطدمت سريعًا بواقع التنافس بين مراكز القوى داخل الدولة، ولا سيما بين القصر والوزراء الاستقلاليين، وشهد أول اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة محمد الخامس منذ تشكيل حكومة إبراهيم، ظهور بوادر التوتر بين رئيس الحكومة وبعض الوزراء المقربين من القصر، وكان عبد الله إبراهيم يطمح إلى تطبيق سياسات اشتراكية معتدلة تقوم على التخطيط الاقتصادي ومراجعة الامتيازات الأجنبية، في حين فضل القصر نهجًا تدريجيًا يضمن الاستقرار السياسي.

وفي الوقت نفسه أعلن المهدي بن بركة بصفته وزير التربية الوطنية مشروعًا لإصلاح التعليم، يقوم على توحيد المناهج وتعريبها تدريجيًا مع الحفاظ على الانفتاح الثقافي، ومثل المشروع نقلة فكرية في رؤية الدولة للتعليم، لكنه واجه معارضة من التيارات المحافظة التي رأت فيه مساسًا بالتقاليد التعليمية العريقة، وفي تشرين الأول ١٩٥٩ تصاعدت الخلافات داخل حزب الاستقلال بين جناحين متنافرين، الأول جناح علال الفاسي المحافظ الذي دعم التعاون الوثيق مع القصر، والثاني جناح المهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم الذي دعا إلى استقلالية القرار الحزبي واتباع سياسات اجتماعية أكثر جرأة، وامتدت هذه الخلافات إلى فروع الحزب في المدن الكبرى، خصوصًا الدار البيضاء وفاس (٥٨).

ظهرت في كانون الأول ١٩٥٩ أولى الصحف التابعة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، أبرزها جريدة التحرير التي أصبحت لسان حال الحزب الجديد، ومثلت هذه الجريدة منصة فكرية للتعبئة الجماهيرية، ونشرت مقالات نقدية حادة ضد السياسات التقليدية، ما زاد من حدة التوتر بين الحكومة والمعارضة داخل البرلمان، ومع نهاية

١٩٥٩ بدأ واضحًا أن حكومة عبد الله إبراهيم تواجه عزلة متزايدة، فبينما دعمتها النقابات والطبقة الوسطى، لم تحظَ بتأييد رجال الأعمال ولا التيار المحافظ داخل الدولة، كما أن علال الفاسي أعاد تنظيم حزب الاستقلال حول خطاب وطني محافظ يركز على الشرعية التاريخية للحزب ويعارض "المغامرات الاشتراكية" (٥٩).

من جانب آخر ، تميز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في عام ١٩٦٠ بخطابه الراديكالي مقارنةً بالأحزاب الأخرى، إذ ركز على العدالة الاجتماعية ومحاربة التفاوت الطبقي وتحرير الاقتصاد من الهيمنة الأجنبية، وجاء تأسيسه في سياق تصاعد الوعي النقابي والطلابي داخل المغرب، وبدعم من شرائح واسعة من المثقفين والعمال الذين رأوا فيه أداة لتجديد العمل الوطني بعد مرحلة التحرير، لكن هذا الصعود السريع قوبل بريبة من القصر، الذي اعتبر أن الحزب الجديد يشكل تحديًا لسلطته السياسية (٦٠).

في المقابل، واصل حزب الاستقلال العمل ضمن دائرة الولاء للملك محمد الخامس ثم ولي العهد الحسن الثاني، محاولًا إعادة ترتيب صفوفه من خلال مؤتمرات داخلية عقدها في الدار البيضاء عام ١٩٦٠ لتأكيد شرعيته التاريخية وموقعه المركزي في الحياة السياسية، ومع أن الحزب رفع شعار الدفاع عن الديمقراطية، إلا أنه تبنى مواقف محافظة سعت إلى الحفاظ على الامتيازات القديمة المرتبطة بالنخبة الإدارية والاقتصادية، ما جعله أقرب إلى دعم النظام القائم بدلًا من مواجهته (٦١).

وقد اتضح هذا التباين بجلاء في منتصف عام ١٩٦٠، حين رفض حزب الاستقلال المشاركة في حكومة عبد الله إبراهيم بعد أن اتجهت هذه الأخيرة إلى سياسات اشتراكية معتدلة، ورأت قيادة الحزب أن النهج الجديد يهدد التوازنات التقليدية، فيما عد الاتحاد الوطني أن رفض الاستقلاليين المشاركة يؤكد ارتهانهم للنظام الملكي ومصالحه الطبقية، في الوقت الذي تصاعدت فيه الخلافات السياسية إلى أن أصبحت العلاقة بين الطرفين مواجهة مفتوحة في الصحافة والبرلمان، انعكست سلبًا على وحدة الصف الوطني (٦٢).

في هذا السياق، أعاد الاتحاد الوطني تقييم تجربة حكومة إبراهيم المعزولة، معتبرًا أن فشلها لم يكن بسبب ضعف البرنامج، بل نتيجة مقاومة النخبة التقليدية المرتبطة بالقصر لأي إصلاح جذري. تبنى الحزب موقفًا نقديًا حادًا تجاه النظام الملكي، ورأى أن الأخير يكرس بنية سلطوية تمنع التطور الديمقراطي. وقد لخص أحد قادته الموقف بقوله إن هدف النظام كان "الحفاظ على الهياكل التقليدية للمجتمع المغربي وإجهاض مسار التحديث"، في حين رأى الاتحاد الوطني أن المعركة من أجل الاستقلال السياسي لم تنتهِ بعد، بل انتقلت إلى ميدان الصراع الاجتماعي والاقتصادي (٦٣).

أمام استمرار تأثير الأحزاب السياسية على مسار الحكومة بعد الاستقلال، برز الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بوصفه تيارًا معارضًا جديدًا يسعى إلى إعادة تعريف دور الدولة وعلاقاتها الخارجية، ففي مؤتمر عقد بالرباط في ١٨ أيلول ١٩٦٠، طالب الاتحاد بضرورة انتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالًا عن التوجهات التقليدية، عبر تفعيل مبدأ الحياد الإيجابي والانفتاح المتوازن على مختلف القوى الدولية، وجاءت هذه الدعوة ردا على ميل الحكومة إلى التقارب مع بعض الدول الغربية، الأمر الذي أثار مخاوف الجناح اليساري من انحراف السياسة الوطنية عن مسارها التحرري (٦٤).

وعُدت مبادرة الاتحاد الوطني محاولة لإبراز هوية مغربية مستقلة في التعامل الدبلوماسي، بعيدًا عن الإرث الاستعماري القديم، إذ رأى عبد الله إبراهيم ورفاقه أن بناء سياسة خارجية متحررة يُعد جزءًا من استكمال مشروع الاستقلال السياسي والاقتصادي، وعكس هذا التوجه طموح القوى اليسارية في تحويل مبادئ الحركة الوطنية إلى سياسات عملية تضمن للمغرب سيادته الكاملة داخليًا وخارجيًا، وتضعه في مصاف الدول النامية (٦٥).

شكلت الأعوام ١٩٥٩–١٩٦٠ محطة حاسمة في تشكل الحياة الحزبية المغربية، إذ أعادت رسم خريطة القوى بين اليسار والإصلاح والملكية، ومثلت نهاية حكومة عبد الله إبراهيم وإقصاء الجناح اليساري إيذانًا ببداية مرحلة جديدة تتسم بسيطرة القصر على القرار السياسي وتراجع دور الأحزاب في صنع السياسات العامة، وهو ما طبع مجمل الحياة السياسية المغربية خلال عقد الستينيات اللاحق.

الخاتمة:

مثل الاستقلال المغربي عام ١٩٥٦ بداية عهد سياسي جديد، انتقلت فيه الأحزاب من مرحلة المقاومة إلى مرحلة المشاركة في الحكم.

أسهم حزب الاستقلال بدور محوري في صياغة الخطاب الوطني وبناء مؤسسات الدولة، لكنه واجه تحدي التوفيق بين منطق الثورة ومنطق الدولة.

برزت الحركة الشعبية بدعم من القصر لتعيد التوازن السياسي وتحد من هيمنة حزب الاستقلال.

ساهم ظهير الحريات العامة لعام ١٩٥٨ في تقنين العمل الحزبي، فكان أول إطار قانوني يؤسس للتعددية السياسية في المغرب.

أدى اتساع المشاركة السياسية إلى بروز تيارات فكرية متباينة داخل الأحزاب، ما أدى إلى انقسامات أفرزت قوى جديدة مثل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة ١٩٥٩.

كشفت تجربة حكومة عبد الله إبراهيم (١٩٥٨–١٩٦٠) حدود استقلال القرار الحزبي أمام سلطة القصر، إذ ظلت المؤسسة الملكية مركز الثقل السياسي.

مثل انشقاق ١٩٥٩ نقطة تحول في الحياة الحزبية، انتقل معها الصراع من داخل الأحزاب إلى مواجهة بين القصر والاتجاهات اليسارية الإصلاحية.

أظهرت التجربة أن التعددية السياسية في المغرب نشأت في إطار مراقَب، حافظت فيه الملكية على تفوقها على الأحزاب.

رسخت هذه المرحلة أسس نظام سياسي مزدوج يجمع بين الشرعية التاريخية للملكية والحيوية النضالية للأحزاب الوطنية.

انتهت المدة المدروسة بإعادة تموضع الأحزاب وإحكام القصر قبضته على القرار، لتبدأ مرحلة جديدة في الستينيات تقوم على توازن محسوب بين الانفتاح السياسي والاستقرار الملكي.

الهوامش

١ – محمد بن يوسف بن الحسن الأول ولد في عام ١٩١٠ في الرباط ، تولى عرش المغرب عام ١٩٢٧، تقارب مع الوطنيين وأبرم وثيقة الاستقلال عام ١٩٤٤ عارض السياسة الفرنسية، ورفض جميع المشاريع الإصلاحية التي عرضتها عليه الإدارة الفرنسية، نُفي إلى مدغشقر في ٢٠ آب ١٩٥٣، وكان لنفي السلطان محمد الخامس أثر قوي في تصعيد المقاومة ضد المحتل، أفرج عنه مطلع تشرين الثاني ١٩٥٥، كان له دور مهم في تحقيق استقلال المغرب عام ١٩٥٦، توفي عام ١٩٦١. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي ، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام ١٩٦١، كلية التربية . الجامعة المستنصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٣ .

٢ – أيريك لوران ، ذاكرة الملك الحسن الثاني ، مطبعة الشرق الأوسط ، بيروت، ١٩٩٣، ص ١٥ .

٣ – حزب سياسي مغربي تأسس في بداية عام ١٩٣٤ ، وهو أول حزب سياسي اعلن في اهدافه على ضرورة استقلال المغرب ، وكان يعرف في البداية باسم "كتلة العمل الوطني"، وأنتخبت لجنتها في كانون الثاني ١٩٣٧ علال الفاسي رئيساً لها، وأصدرت الإقامة العامة الفرنسية بالمغرب في عام ١٩٣٧ قرارا بحل الكتلة وأقفلت مكاتبها بالقوة، وفي عام ١٩٤٤ تم إعادة أعضاء الكتلة من جديد تحت مسمى حزب الاستقلال في كانون الثاني ١٩٤٤، وتم تقديم ما عرف في تاريخ المغرب بوثيقة المطالبة بالاستقلال. للمزيد من التفاصيل ينظر : كفاح كاظم عكال الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤ – ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة – كلية الاداب ، ١٩٨٣.

٤ – سياسي مغربي ، ولد في مدينة فاس المغربية في عام ١٩١٠ ، عمل مدرسًا بأحدى المدارس الابتدائية وهي المدرسة الناصرية، أثناء دراسته بالقرويين، انخرط في العمل الوطني المغربي ومقاومة المحتل الفرنسي، وفي بداية نشاطه السياسي عمد الى تأسيس جمعية مع زملائه الطلبة في القرويين أطلق عليها (جمعية القرويين لمقاومة المحتلين) لدعم عبد الكريم الخطابي، اعتقلته السلطات الفرنسية، ونفته إلى بلدة تازة، ثم عاد بعد الإفراج عنه إلى فاس سنة ١٩٣١، فمنعته السلطات الفرنسية من التدريس، وفي عام ١٩٣٣ حاولت الإدارة الفرنسية اعتقاله مجددًا فسافر إلى إسبانيا وسويسرا، وعاد إلى المغرب عام ١٩٣٤ فشارك في تأسيس كتلة العمل الوطني، وأسس أول نقابة للعمال سنة ١٩٣٦، وأبعدته السلطات الفرنسية إلى الغابون منفياً إلى سنة ١٩٤١، ثم إلى الكونغو حتى سنة ١٩٤٦، وبعد إطلاق سراحه، أنشأ مع رفاقه حزب الاستقلال في عام ١٩٤٤، واختير عضوا رئيسيا في مجلس الدستور

لوضع دستور البلاد، ثم انتخب رئيسا له، وقدم مشروع القانون الأساسي في عام ١٩٦١، تولى وزارة الدولة للشؤون الإسلامية عام ١٩٦١م، ثم استقال عام ١٩٦٣م، وأنضم مع حزبه إلى صفوف المعارضة، توفي عام ١٩٧٤. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الكريم غلاب، ملامح من شخصية علال الفاسي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء ، ١٩٧٤، ص ٢٠٠ – ٢١٤ .

٥ – روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الكتاب للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ١٩٦٣ ، ص ٣٧٦ – ٣٧٨.

٦ – حزب سياسي مغربي أسسه محمد حسن الوزاني في تموز عام ١٩٤٦، الذي حل محل الحركة القومية وأصبح امتدادا لها، ونصت مبادئه على تعزيز التربية الوطنية، والعمل على تحقيق حكم الشعب بواسطة الشعب لتحقيق الديمقراطية على أساس الشورى، وادى الاختلاف في المواقف ووجهات النظر بين حزب الاستقلال والشورى والاستقلال الى حدوث توترات مستمرة بين الحزبين، وقد كان الحزب معارضاً لمفاوضات إيكس ليبان، والتي اتهم فيها حزب الاستقلال بالإقدام على إبرامها مع المستعمر الفرنسي للحصول على استقلال ناقص يخول للاستقلاليين امتيازات ومكاسب، مما أدى إلى بروز جناح راديكالي داخل الحزب . للمزيد من التفاصيل ينظر: سمر رحيم الخزاعي، حزب الشورى والاستقلال المغربي وموقفه من القضايا الداخلية ١٩٤٦–١٩٦٠، مجلة آداب المستنصرية، بغداد ، العدد ٦٣، ٢٠١٨، ص ٣٢ – ٣٩ .

٧ – محمد بن الحسن الوزاني: سياسي ومفكر مغربي، وُلد في فاس في ٩ كانون الثاني ١٩١٠، تلقى تعليمه الأولي في مدارس فاس التقليدية ثم تابع دراسته العليا في جامعة السوربون بباريس حيث تخصص في القانون والعلوم السياسية. انخرط في صفوف الحركة الوطنية منذ ثلاثينيات القرن العشرين وأسس الحركة القومية عام ١٩٣٣، ثم أسس لاحقًا حزب الشورى والاستقلال سنة ١٩٤٦ الذي دعا إلى الإصلاح الدستوري والتدرج نحو السيادة الوطنية. اعتُقل من قبل سلطات الحماية الفرنسية بين عامي ١٩٣٧ و١٩٤٦ بسبب نشاطه الوطني، وبعد الاستقلال شارك في الحياة السياسية والبرلمانية، وظل أحد أبرز دعاة الملكية الدستورية. توفي في الرباط عام ١٩٧٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالحي حسن العمراني ، الزعيم الوطني الكبير محمد بن الحسن الوزاني في سطور ، فاس ، ١٩٧٩ .

٨ – حنان علي إبراهيم الطائي وفؤاد علي وهاب، قضايا و دراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٢ – ٣٣.

٩ – جورج سبيلمان، المغرب من الحماية الى الاستقلال ١٩١٢ – ١٩٥٦، ترجمة: محمد المؤيد، منشورات امل للطباعة، الرباط، ٢٠١٤، ص ٢٠٠ – ٢٠١ .

١٠ – الاتحاد المغربي للشغل: منظمة نقابية وطنية تأسست في الدار البيضاء يوم ٢٠ آذار ١٩٥٥، تُعد أول مركزية نقابية مستقلة في المغرب الحديث. نشأ الاتحاد في سياق تصاعد النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وجاء تأسيسه بمبادرة من عدد من النقابيين المنتمين إلى الحركة الوطنية، كان أبرزهم المحجوب بن الصديق الذي تولى الأمانة العامة للاتحاد منذ نشأته. تبنى الاتحاد منذ بداياته شعار الدفاع عن حقوق العمال والمشاركة في معركة التحرير الوطني، ثم تحول بعد الاستقلال إلى قوة اجتماعية ذات تأثير سياسي واسع، خاصة من خلال ارتباطه بالتيار اليساري داخل حزب الاستقلال ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد انشقاق ١٩٥٩. لعب الاتحاد دورًا محوريًا في المطالبة بتحسين أوضاع الطبقة العاملة وفي دعم حكومة عبد الله إبراهيم بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٠، قبل أن تتوتر علاقته بالسلطة إثر سياسات التضييق على العمل النقابي. للمزيد من التفاصيل ينظر: إبراهيم أيت ازي، الحراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال (١٩٥٦–١٩٧٥)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ٢٠٢٤، ص ١١٦ – ١١٨.

١١ – إبراهيم أيت ازي، المصدر السابق، ص ١١٧.

١٢ – إبراهيم خلف العبيدي، دراسات في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر ، منشورات المجمع العلمي، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢٠٥ .

١٣ – نجلاء عزالدين، العالم العربي، ترجمة: محمد عوض إبراهيم ومحمد يوسف نجم، دار احياء الكتب العربية، بيروت، ١٩٦٢، ص ٤١٠.

١٤ – جلال يحيى، المغرب الكبير (الفترة المعاصرة الحديثة وحركات التحرير والاستقلال)، ج٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ ، ص ١١٦٥ – ١١٦٧.

١٥ – سياسي مغربي، ولد في الرباط عام ١٩٠٨ وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في الرباط، وواصل دراسته بجامعة فؤاد الأول بالقاهرة، ثم عاد إلى جامعة السوربون بباريس ودرس فيها بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٢ وحصل على الإجازة في الآداب وشهادة العلوم السياسية، وساهم في تأسيس جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين، وفي تأسيس النواة الأولى للحركة الوطنية في الرباط ، وفي تأسيس كتلة العمل الوطني عام ١٩٣٠ ، انتخب امينا عاما لكتلة العمل الوطني وظل في هذا المنصب عندما تحولت الكتلة الى الحزب الوطني ثم حزب الاستقلال ، تم نفيه إلى جزيرة كورسيكا ولم يطلق سراحه إلا عام ١٩٤٦، وبعد عودته إلى المغرب أسس صحيفة العلم ، وعين بمنصب وزير الخارجية بين عامي ١٩٥٦ – ١٩٥٨، ثم رئيسا للحكومة (آيار –كانون الاول ١٩٥٨)، ثم شغل منصب الممثل الشخصي للملك (تشرين الثاني ١٩٦٣ – حزيران ١٩٧٢) توفي في الرباط في نيسان ١٩٩٠ . للمزيد

من التفاصيل ينظر: عائشة شوقراني، أحمد بلا فريج ومسيرته النضالية ١٩٠٨–١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، الجزائر، جامعة ابن خلدون، ٢٠٢٠؛ عبد الاله بلقزيز والمربي مفضال وامينة البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧ – ١٩٨٦ محاولة في التاريخ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٢ .

١٦ – سياسي مغربي، ولد في ٢٣ اذار ١٩٢٢ بمدينة سلا المغربية، انتقل إلى مدينة فاس عام ١٩٤٠ وعمل معلما بأحدى المدارس هناك ، كان احد الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال عام ١٩٤٤ ، انضم الى حزب الاستقلال عام ١٩٤٩ ، وبعد استقلال المغرب تم تعيين عبد الرحيم بوعبيد كأول سفير للمغرب في باريس لاستكمال المفاوضات مع الجانب الفرنسي ، تولى منصب الأمين العام للاتحادية المستقلة لحزب الاستقلال عام ١٩٥٩ ، وكان احد المؤسسين لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عام ١٩٦٠ ، وبعد انشقاقه عن الحزب اسهم في تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. للمزيد من التفاصيل ينظر: معطي منجب وعبد اللطيف الحماموشي، منصف المرزوقي: حياته وفكره (حوار – سيرة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ٢٠٢١ ، ص ٣٣ – ٣٤ .

١٧ – زكي مبارك، موقف محمد بن عبدالكريم الخطابي وعلال الفاسي من مباحثات إيكس ليبان غشت ١٩٥٥، مجلة أفكار وآفاق، الجزائر، العدد ٢، ٢٠١١، ص ٩١ – ٩٣.

١٨ – سياسي مغربي ولد في مدينة وجدة في ١٨ نيسان عام ١٩٠٧ ، أنهى دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وتخرج من المدرسة العسكرية الفرنسية بمكناس عام ١٩٢٨ برتبة ملازم، شارك في الحرب العالمية الثانية ضمن الجيش الفرنسي وأصيب بجرح خطير استوجب قطع أحد رجليه عام ١٩٤٠، غادر الخدمة العسكرية برتبة عقيد وعين قائداً ثم حاكماً في مدينة صفرو، ويعد من المقربين للسلطان محمد الخامس ، استقال من منصبه احتجاجاً على نفي السلطان، سافر إلى فرنسا واستقر في باريس، وفي تموز ١٩٥٥ استدعته الحكومة الفرنسية ليسهل لها الاتصال بالوطنيين المغاربة من أجل فتح المفاوضات، أصبح من الشخصيات الأولى في المفاوضات الفرنسية المغربية، ترأس أول حكومة مغربية بعد الاستقلال، وشغل منصب وزير الداخلية في الحكومة السادسة في ٢٦ شباط ١٩٦١ وبقي في منصبه حتى وفاته في ١٢ نيسان ١٩٦١ . للمزيد من التفاصيل ينظر: ثامر عزام الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب ١٩٣٩ – ١٩٥٦، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦، ص ٢١٨؛ عيسى عربي ، مدينة إفران جوهرة الأطلس المتوسط ومحيطها عبر التاريخ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الدار البيضاء ، ٢٠٠٤ ، ص ٧٢٥ .

١٩ – ثامر عزام الدليمي، المصدر السابق ، ص ٢٢٥.

٢٠ – المصدر نفسه ، ص ٢٢٨.

٢١ – عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب الغربي (عصر الإمبراطورية)، الجزء الثالث ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥ ، ص ٣٩٥ – ٣٩٧.

٢٢ – الحبيب استاتي زين الدين ، الاحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة، مجلة سياسات عربية ، العدد (٤٦)، أيلول ٢٠٢٠، ص ٦٠.

٢٣ – عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب الغربي ، المصدر السابق ، ص ٣٩٦ – ٣٩٧.

٢٤ – حسن الصفار، حزب الاصلاح الوطني ١٩٣٦–١٩٥٦ ، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الدار البيضاء ، ٢٠٠٦، ص ١٠٩ – ١١٠.

٢٥ – محمود شاكر، التاريخ الإسلامي – ج ١٤، التاريخ المعاصر : بلاد المغرب، المكتب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٩٣.

٢٦ – حسن الصفار، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

٢٧ – المصدر نفسه ، ص ١١٢ – ١١٤ .

٢٨ – سياسي مغربي يساري من مؤسسي حزب الاستقلال، ولد في كانون الثاني عام ١٩٢٠ في الرباط ، درس بكلية مولاي يوسف في الرباط، كان يعمل مع الدارسة محاسبا بسيطا في الأسواق لمساعدة أسرته، تخرج في عام ١٩٣٨، وحصل على دبلوم بشعبة الدراسات الإسلامية بعدها بفترة قصيرة، قدم إلى الملك محمد الخامس ما عرف فيما بعد بوثيقة الاستقلال وهي وثيقة تاريخية تطالب باستقلال المغرب ، وفي عام ١٩٤٥ صار رئيساً لحزب الاستقلال المغربي ، وفي شباط ١٩٥١ أمر المقيم العام الجنرال جوان باعتقال المهدي بن بركة باعتباره من أخطر أعداء الحماية الفرنسية بالمغرب. وظل رهن الإقامة الجبرية ثم أدخل إلى سجن الدار البيضاء، وفي عام ١٩٥٦ انتخب رئيسًا للمجلس الوطني الاستشاري، بعد ذلك عارض الحكم الملكي وتوترت علاقته بالقصر فاضطر إلى الخروج من البلاد. اختطف عام ١٩٦٥ وأنقطعت أخباره. للمزيد من التفاصيل ينظر: جاك درجي ، خفايا إغتيال المهدي بن بركة، ترجمة محمد صبح، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق ، ٢٠٠١.

٢٩ – منشورات جريدة المناضل، المهدي بن بركة : حدود خط النضال الوطني البرجوازي، الدار البيضاء ، ٢٠١٧ ، ص ٩ – ١١.

٣٠ – عبد الكريم غلاب ، التطور الدستوري والنيابي في المغرب من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩٧٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ١٩٧٨ ، ص ١٥٧ – ١٥٨.

٣١ – محمد صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣ – ١٩٩٧ ، مطبعة البريق، بغداد ، ٢٠١٠، ص ٦٣.
٣٢ – حفيظة بلمقدم ، حزب الاستقلال و تدبير الانتقال بين الانسجام والتصدع ١٩٥٥ – ١٩٦٣، منشورات فكر للطباعة ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٦، ص ٨٠ – ٨١.
٣٣ – عبد الهادي بوطالب ، نصف قرن في السياسة ، منشورات الزمن ، الدار البيضاء ، ٢٠٠١، ص ٢٨.
٣٤ – حزب سياسي يساري مغربي، تأسس عام ١٩٤٦ ، انتخب علي يعتة امیناً عاما له، حل الحزب عام ١٩٦٠ ، حوكم امينه العام وعدد من قياداته، وفي عام ١٩٦٩ عاد الحزب الشيوعي الى النشاط العلني تحت اسم "حزب التحرر والاشتراكية" ، ثم حضر الحزب الى غاية عام ١٩٧٤ ، وفي صيف هذا العام عاد الحزب الى النشاط العلني تحت اسم " حزب التقدم والاشتراكية" . للمزيد من التفاصيل ينظر: عبد السلام بورقية واخرون ، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي، الدار البيضاء، منشورات امل للتاريخ والثقافة والمجتمع، ٢٠٠٨ ؛ جنان سعدون عبد محمود، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب (١٩٤٣ – ١٩٨٦)، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تكريت – كلية التربية، ٢٠١٣ .
٣٥ – جنان سعدون عبد محمود، المصدر السابق، ص ١٦ – ١٧.
٣٦ – يونس برادة ، إشكالية المنافسة السياسية في النظام السياسي المغربي ، مجلة فكرة ونقد ، العدد (٥٤)، ٢٠٠٣ ، ص ٥ – ٦.
٣٧ – المحجوبي أحرضان: سياسي وعسكري مغربي، وُلد في قرية آيت إحيا بالأطلس المتوسط عام ١٩٢١، تلقى تعليمه في المدارس العسكرية الفرنسية ثم التحق بصفوف الجيش المغربي زمن الحماية. شارك في العمل الوطني من خلال اتصالاته بقادة المقاومة، وبعد الاستقلال تقلد مناصب إدارية وعسكرية عدة أبرزها عامل إقليم مكناس سنة ١٩٥٦، ثم كاتب دولة في الدفاع الوطني عام ١٩٥٨. كان من أبرز مؤسسي الحركة الشعبية في أكتوبر ١٩٥٧ إلى جانب عبد الكريم الخطيب، بدعم من ولي العهد الحسن الثاني، بهدف تمثيل الفئات الريفية والأمازيغية وإحداث توازن سياسي مع حزب الاستقلال. تولى أحرضان رئاسة الحركة الشعبية مرات متعددة وشارك في حكومات الستينيات والسبعينيات، كما عُرف بخطابه الداعي إلى الوحدة الوطنية في إطار الولاء للمؤسسة الملكية. توفي في الرباط في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٢٠. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود صالح الكروي وآمال جسام حميد ، المحجوبي أحرضان ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٦ – ١٩٦٧ ، مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، المجلد ٧ ، العدد ٢١ ، السنة السابعة ، آب ٢٠٢٠.
٣٨ – فايزة سارة ، الأحزاب والقوى السياسية المغربية ، رياض الريس للكتاب والنشر ، ١٩٩٠ ، ص ٨٦ .
٣٩ – فايزة سارة ، المصدر السابق ، ص ٨٦ – ٨٧ .
٤٠ – محمد ضريف ، الأحزاب السياسية من سياق المواجهة الى سياق التوافق ، دار الاعتصام للطباعة ، الدار البيضاء ، ٢٠٠١، ص ٩٦ – ٩٨ .
٤١ – يونس برادة ، المصدر السابق ، ص ٦ – ٧.
٤٢ – فايزة سارة ، المصدر السابق ، ص ٨٦ – ٨٧ .
٤٣ – محمد ضريف ، المصدر السابق ، ص ٩٨ – ٩٩ .
٤٤ – امينة مسعودي ، الوزراء في النظام السياسي المغربي ١٩٥٥–١٩٩٢ ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، ٢٠٠١، ص ٥٢ – ٥٤ .
٤٥ – عبد الحي بنيس، موسوعة الحكومات المغربية ١٩٥٥ – ٢٠١٦، الرباط، دار لقمان للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ص ١٢٩.
٤٦ –عثمان اشقرا، الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية ١٩٥٩–١٩٩٩، مراكش ، ٢٠٠١ ، ص ٢٧ – ٢٨ .
٤٧ – محمد ضريف ، المصدر السابق ، ص ١٠١ – ١٠٢ .
٤٨ – المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .
٤٩ – إبراهيم أيت ازي، المصدر السابق ، ص ١٢٩ – ١٣٠ .
٥٠ – المصدر نفسه ، ص ١٣٠.
٥١ – محمد ضريف ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .
٥٢ – شيماء عبد الوهاب عبد، الجذور التاريخية لنشأة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٦–١٩٧١، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد ٦٩، نيسان ٢٠١٩، ص ٦٠٤ – ٦٠٦.
٥٣ – الموساوي عجلاوي، من الإتحاد الوطني إلى الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٩ – ١٩٨٣، مطبعة اليديني، الرباط، ٢٠٠٢، ص ٣٢.
٥٤ – شيماء عبد الوهاب عبد، المصدر السابق ، ص ٦٠٦ – ٦٠٧ .
٥٥ – حزب سياسي مغربي ، تأسس في عام ١٩٥٩ من صلب حزب الاستقلال –على خلفية صراعات سياسية وداخلية ، بقيادة عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم، غير اسمه عام ١٩٧١ في المؤتمر الاستثنائي من "الاتحاد الوطني

للقوات الشعبية" إلى "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية"، وأنتخب عبد الرحيم بوعبيد أمينا عاما، ويتبنى الحزب التوجه الاشتراكي الديمقراطي، وحدد من ضمن أهدافه العمل على ديمقراطية الدولة والمجتمع، وترسيخ قيم الحداثة الفكرية والسياسية كالمواطنة واحترام التعدد، والعمل على وحدة الوطن وسيادته، والوحدة المغاربية، وأنتخب عدد من قادة حزب الاتحاد الاشتراكي في أول انتخابات تشريعية ينظمها المغرب، ومنهم عبد الرحيم بوعبيد والمهدي بن بركة وعبد الله إبراهيم الذي كلفه الملك محمد الخامس بتشكيل الحكومة في ٢٤ أيلول ١٩٥٨، لكنها لم تعمر أكثر من تسعة أشهر. للمزيد من التفاصيل ينظر: شيماء عبد الوهاب عبد، المصدر السابق ، ص ٦٠٠ – ٦٢٧ .

٥٦ – عمر بوم، يهود المغرب وحديث الذاكرة، الرباط، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠١٧، ص ٢٠٣.

٥٧ – محمد ضريف ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ – ١٠٣ .

٥٨ – منشورات جريدة المناضل، المهدي بن بركة، المصدر السابق ، ص ١٠ – ١٢ .

٥٩ – الموساوي عجلاوي، المصدر السابق ، ص ٤٣ – ٤٤.

٦٠ – جمعة علي محمد هواس، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره في ترسيخ تناوب السلطة في المغرب (١٩٩٨ – ٢٠٠٢)، مجلة الجامعة العراقية ، المجلد (٧٢) ، العدد (٢)، آيار، ٢٠٢٥، ص ٢٩٣.

٦١ – جمعة علي محمد هواس، المصدر السابق ، ص ٢٩٣.

٦٢ – شيماء عبد الوهاب عبد، المصدر السابق ، ص ٦٠٥.

٦٣ – المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ – ٢٩٤.

٦٤ – أسماء بودور، السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد الخامس غداة الاستقلال ، مجلة المعرفة ، العدد (١٩)، ٢٠٢٤ ، ص١١٦٧.

٦٥ – المصدر نفسه ، ص١١٦٧.

المصادر:

–عبد الجليل مزعل بنيان الساعدي ، الملك محمد الخامس ودوره السياسي في المغرب الأقصى حتى عام ١٩٦١، كلية التربية . الجامعة المستنصرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠٠٣ .

أيريك لوران ، ذاكرة الملك الحسن الثاني ، مطبعة الشرق الأوسط ، بيروت، ١٩٩٣ .

–كفاح كاظم عكال الخزعلي ، حزب الاستقلال ودوره السياسي في المغرب ١٩٤٤ – ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة – كلية الاداب ، ١٩٨٣ .

–عبد الكريم غلاب، ملامح من شخصية علال الفاسي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء ، ١٩٧٤ .

روم لاندو، تاريخ المغرب في القرن العشرين، ترجمة نقولا زيادة، دار الكتاب للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ١٩٦٣ .

–سمر رحيم الخزاعي، حزب الشورى والاستقلال المغربي وموقفه من القضايا الداخلية ١٩٤٦–١٩٦٠، مجلة آداب المستنصرية، بغداد ، العدد ٦٣، ٢٠١٨.

–عبدالحي حسن العمراني ، الزعيم الوطني الكبير محمد بن الحسن الوزاني في سطور ، فاس ، ١٩٧٩ .

حنان علي إبراهيم الطائي وفؤاد علي وهاب، قضايا و دراسات في الشأن السياسي لدول المغرب العربي ، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠١٥ .

–جورج سبيلمان، المغرب من الحماية الى الاستقلال ١٩١٢ – ١٩٥٦، ترجمة: محمد المؤيد، منشورات امل للطباعة، الرباط، ٢٠١٤ .

–إبراهيم أيت ازي، الحراك الاجتماعي في مغرب ما بعد الاستقلال (١٩٥٦–١٩٧٥)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، ٢٠٢٤ .

–إبراهيم خلف العبيدي، دراسات في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، منشورات المجمع العلمي، بيروت، ٢٠٠١ .

–نجلاء عزالدين، العالم العربي، ترجمة: محمد عوض إبراهيم ومحمد يوسف نجم، دار احياء الكتب العربية، بيروت، ١٩٦٢ .

–جلال يحيى، المغرب الكبير (الفترة المعاصرة الحديثة وحركات التحرير والاستقلال)، ج٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦ .

–عائشة شوقراني، أحمد بلا فريج ومسيرته النضالية ١٩٠٨–١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، الجزائر، جامعة ابن خلدون، ٢٠٢٠ .

–عبد الاله بلقزيز والمربي مفضال وامينة البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية ١٩٤٧ – ١٩٨٦ محاولة في التاريخ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .

–معطي منجب وعبد اللطيف الحماموشي، منصف المرزوقي: حياته وفكره (حوار – سيرة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،

الدوحة ، ٢٠٢١ .
–زكي مبارك، موقف محمد بن عبدالكريم الخطابي وعلال الفاسي من مباحثات إيكس ليبان غشت ١٩٥٥، مجلة أفكار وآفاق، الجزائر، العدد ٢، ٢٠١١.
–ثامر عزام الدليمي، الإدارة الفرنسية في المغرب ١٩٣٩ – ١٩٥٦، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
–عيسى عربي ، مدينة إفران جوهرة الأطلس المتوسط ومحيطها عبر التاريخ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الدار البيضاء ، ٢٠٠٤.
–عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب الغربي (عصر الإمبراطورية)، الجزء الثالث، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥.
–الحبيب استاتي زين الدين ، الاحزاب السياسية في المغرب ومأزق التوترات الاجتماعية الجديدة، مجلة سياسات عربية ، العدد (٤٦)، أيلول ٢٠٢٠.
–حسن الصفار، حزب الاصلاح الوطني ١٩٣٦–١٩٥٦، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، الدار البيضاء، ٢٠٠٦.
–محمود شاكر، التاريخ الإسلامي – ج ١٤، التاريخ المعاصر: بلاد المغرب، المكتب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١.
–جاك درجي ، خفايا إغتيال المهدي بن بركة، ترجمة محمد صبح، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق ، ٢٠٠١.
منشورات جريدة المناضل، المهدي بن بركة : حدود خط النضال الوطني البرجوازي، الدار البيضاء ، ٢٠١٧ .
عبد الكريم غلاب ، التطور الدستوري والنيابي في المغرب من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩٧٧ ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، ١٩٧٨.
–محمد صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ١٩٦٣ – ١٩٩٧، مطبعة البريق، بغداد، ٢٠١٠.
–حفيظة بلمقدم ، حزب الاستقلال و تدبير الانتقال بين الانسجام والتصدع ١٩٥٥ – ١٩٦٣، منشورات فكر للطباعة ، الدار البيضاء ، ٢٠٠٦.
–عبد الهادي بوطالب ، نصف قرن في السياسة ، منشورات الزمن ، الدار البيضاء ، ٢٠٠١.
عبد السلام بورقية واخرون، لمحات من تاريخ الحزب الشيوعي المغربي، الدار البيضاء، منشورات امل للتاريخ والثقافة والمجتمع، ٢٠٠٨.
–جنان سعدون عبد محمود، الحزب الشيوعي ودوره السياسي في المغرب (١٩٤٣ – ١٩٨٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تكريت – كلية التربية، ٢٠١٣.
–يونس برادة ، إشكالية المنافسة السياسية في النظام السياسي المغربي ، مجلة فكرة ونقد ، العدد (٥٤)، ٢٠٠٣ .
–محمود صالح الكروي وآمال جسام حميد ، المحجوبي أحرضان ودوره السياسي في المغرب ١٩٥٦ – ١٩٦٧ ، –مجلة الملوية للدراسات الاثارية والتاريخية ، المجلد ٧ ، العدد ٢١ ، السنة السابعة ، آب ٢٠٢٠.
–فايزة سارة ، الأحزاب والقوى السياسية المغربية ، رياض الريس للكتاب والنشر ، ١٩٩٠ .
–محمد ضريف ، الأحزاب السياسية من سياق المواجهة الى سياق التوافق ، دار الاعتصام للطباعة ، الدار البيضاء، ٢٠٠١.
امينة مسعودي ، الوزراء في النظام السياسي المغربي ١٩٥٥–١٩٩٢ ، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، ٢٠٠١.
–عبد الحي بنيس، موسوعة الحكومات المغربية ١٩٥٥ – ٢٠١٦، الرباط، دار لقمان للطباعة والنشر، ٢٠١٧.
–عثمان اشقرا، الحركة الاتحادية أو مسار فكرة تقدمية ١٩٥٩–١٩٩٩، مراكش، ٢٠٠١.
–شيماء عبد الوهاب عبد، الجذور التاريخية لنشأة حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٦–١٩٧١، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العدد ٦٩، نيسان ٢٠١٩.
–الموساوي عجلاوي، من الإتحاد الوطني إلى الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ١٩٥٩ – ١٩٨٣، مطبعة اليديني، الرباط، ٢٠٠٢.
عمر بوم، يهود المغرب وحديث الذاكرة، الرباط، دار ابي رقراق للطباعة والنشر، ٢٠١٧.
–جمعة علي محمد هواس، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ودوره في ترسيخ تناوب السلطة في المغرب (١٩٩٨ – ٢٠٠٢)، مجلة الجامعة العراقية، المجلد (٧٢)، العدد (٢)، آيار، ٢٠٢٥.
أسماء بودور، السياسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد الخامس غداة الاستقلال، مجلة المعرفة، العدد (١٩)، ٢٠٢٤.

Website address
White Dome Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN3005_5830
Deposit number
In the House of Books and Documents (1127)
For the year 2023
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb